



الرباط في: 8 سبتمبر 2015

المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
مديرية الدراسات والتعاون والتحديث

رقم: 86 س/2015/م.د.ت.ت

إلى السادة

الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: حول تحيين بيانات الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالنيابة العامة.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فعلاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه، وكما لا يخفى عليكم فقد قامت وزارة العدل والحريات ببرمجة تطبيق معلوماتي خاص بتتبع سجلات النيابة العامة يمكن الولوج إليه من خلال الرابط التالي: <http://reuiviRegistS/10.250.1.127/>

ونظرا للأهمية البالغة والحيز الهام الذي يحتله تدبير ومعالجة الشكايات والمحاضر في عمل النيابة العامة، وفي إطار السعي إلى الارتقاء بأداء النيابات العامة في هذا الشأن إلى أعلى المستويات؛

فإن هذه الوزارة ستشرع في عملية نشر تصنيف أداء المحاكم في هذا الشأن على غرار ما يجري به العمل بالنسبة لسجلات القضايا، وذلك ابتداء من شهر دجنبر المقبل، وأن التصنيف المذكور سيأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

أولا- بالنسبة للشكايات:

- تضمين الشكايات بالنظام المعلوماتي (تصنيف يقوم على مطابقة تضمينات سجل

الشكايات الورقي مع تضمينات السجل المعلوماتي)؛

• آجال دراسة الشكايات بالنظام المعلوماتي (تصنيف يقوم على عدم الاحتفاظ بالشكايات بالنيابة العامة لأكثر من 48 ساعة)؛

• نسبة إنجاز الشكايات بالنظام المعلوماتي (تصنيف يقوم على عدم تجاوز مدة البحث في الشكاية ثلاثة أشهر).
ثانيا- بالنسبة للمحاضر:

• تضمين المحاضر بالنظام المعلوماتي (تصنيف يقوم على مطابقة تضمينات سجل المحاضر الورقي مع تضمينات السجل المعلوماتي)؛
• آجال دراسة المحاضر بالنظام المعلوماتي (تصنيف يقوم على عدم الاحتفاظ بالمحاضر بالنيابة العامة بدون قرار لأكثر من 10 أيام).

لأجل ذلك فإنني أهيب بكم العمل على إيلاء العناية اللازمة لتحيين وتصفية الشكايات والمحاضر بالنظام المعلوماتي المذكور.

هذا وتبقى مصالح مديرية الدراسات والتعاون والتحديث رهن إشارتكم في حالة وجود صعوبات تحول دون ذلك أو تعيق حسن تدبير هذه العملية.

وتقبلوا أزكى التحيات والسلام.

وزير العدل والحريات

المصطفى الرميد